



إشكاليات الهجرة الإفريقية غير الشرعية

كواش زهرة: أستاذة محاضرة أ

كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر 2

الملخص:

منذ القدم كان الإنسان الحجري يرحل وينتقل من مكان الى آخر على مر التاريخ البشري دون قيد أو عائق سعيا منه للبحث عن ظروف أحسن ليضمن بقاءه هروبا من قسوة الطبيعة المتمثلة الكوارث الطبيعية كالفيضانات والمجاعات والزلازل والجفاف بحثا عن مصادر العيش، وشكلت الهجرة تعبيرا عن رغبته في التغلب على الظروف الصعبة وبدء حياة جديدة من خلال عملية انتقال أو تحول أو تغيير لفرد أو جماعة منطقة اعتادوا الإقامة فيها الى منطقة أخرى. وتعددت أسباب الهجرة فيما بعد لتشمل مجالات أخرى أهمها البحث عن الأمن أو الاستقرار هروبا من قسوة الأنظمة وأفضل مثال عن ذلك هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم. وفي العصر الحالي تأتي الدوافع الاقتصادية والاجتماعية في مقدمة الأسباب التي تؤدي إلى الهجرة علاوة على المشاكل الأمنية، فإذا كانت الهجرة في السابق تتم بصورة انسيابية تبعا لأغراض محددة سلفا، فإن اعتماد مبدأ ترسيم الحدود بين الدول وتنازع المصالح السياسية والاقتصادية، جعل الدول التي تستقبل المهاجرين إلى وضع قوانين وتدابير للحد من الهجرة، وهذا ما أدى إلى انتشار الهجرة غير المنظمة أو كما تدعى بالهجرة غير الشرعية.

Abstract

Since a long time ago, the stone age man had started traveling and migrating from one place to another without any restriction or hindrance, in an effort to search for better conditions to ensure his survival, and escaping from the nature rigors and the natural disasters, such as floods, famines, earthquakes and drought... in search of a livelihood. There were many reasons of the migration to include other fields, and the most notably, the quest for security or stability escaping from the systems rigors, and the migration of our prophet Muhammad, peace be upon him, is the best example that can be given.

In the current era, the economic and the sociological motives come at the forefront of the migration causes, besides the security, pushing countries which receive immigrants to issue laws and measures for reducing this phenomenon, and this has led the spread of the Irregular migration which is known as the illegal immigration. This article will analyze the issue of the immigration by, the definition of this phenomenon, its causes and forms, and methods of achieving it, with identifying the positive and negative effects on the individual and society, whether immigrant community or the receivers.

المقدمة:

الهجرة ظاهرة كونية لا تقتصر على البشر فقط فحتى الكائنات الحية الأخرى كالطيور والأسماك تهاجر من مكان إلى آخر. وتعد الهجرة السكانية ظاهرة قديمة جدا لازمت الإنسان منذ ظهوره ولقضية الهجرة من الدول الفقيرة والنامية نحو دول أكثر غنى أسباب وانعكاسات متعددة على الجوانب الاجتماعية والديمقراطية والاقتصادية والسياسية خاصة في ظل التصعيد الذي عرفته هذه الظاهرة في الآونة الأخيرة كهجرة النساء وهجرة الأطفال وهجرة الأدمغة والهجرة السرية والتحليل على القانون واللجوء السياسي ... الخ. ومهما اختلفت مظاهر الهجرة وتعددت أشكالها وأسبابها، فهناك حقيقتان ثابتتان وهما : أولهما أن تلك التحركات أو الهجرات حدثت فعلا وأصبحت واقعا ملموسا في كيان البشرية وجزء لا يتجزأ من تاريخها وثانيهما أن تلك التحركات البشرية أو الهجرات كانت ومازالت مستمرة الحدوث على طول إمتداد التاريخ البشري وإن اختلفت الظروف الحضارية للعصر الذي تحدث فيه¹.

من خلال ما سبق ذكره يتضح أن ظاهرة الهجرة هي حركة تشكل جزء من طبيعة الإنسان رافقت كل العصور البشرية وفي الآونة الأخيرة ارتفعت نسب الهجرة لا سيما غير الشرعية من الدول المنخفضة والمحدودة الدخل والتي تعاني من عدم الاستقرار الأمني إلى الدول الأكثر استقرارا من الناحية الأمنية والاقتصادية والاجتماعية منها، مما زاد من حدة التعاطي مع هذه المسألة.

في هذه المداخلة سنتطرق إلى تحليل موضوع الهجرة من خلال تعريف الظاهرة، أسباب وأشكال الهجرة الإفريقية للجزائر، مع تحديد آثارها الإيجابية والسلبية على الفرد والمجتمع المهاجر منه وإليه.

1- تعريف الهجرة:

إن مصطلح الهجرة لغة مقتبس من فعل هجر و هجر شيء أو شخص يعني تركه وأعرض عنه وهجرة السكان هي انتقال الناس من موطن الى آخر² أي عملية تغيير محل الإقامة. لم يستقر العلماء والمفكرين على رأى واحد وتعريف واحد لمفهوم الهجرة لأن هذه الأخيرة مرتبطة بعدة جوانب منها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والجغرافية والديمقراطية. وعليه فإن التعاريف حول ظاهرة الهجرة كثيرة ومتنوعة بحسب اختلاف العلوم ومنطلقاتها وتطلعاتها، ومن هنا يجدر بنا ذكر مجموعة من التعاريف التي تناولت موضوع الهجرة:

* فالهجرة من وجهة نظر علماء الاجتماع هي: "انتقال السكان بصورة دائمة أو مؤقتة إلى الأماكن التي تتوفر فيها سبل الكسب والعيش وقد تكون تلك الأماكن داخل حدود بلد واحد أو خارج حدود هذا البلد وتتم هذه العملية إجمالاً بإرادة الفرد أو الجماعة أو بغير إرادتهم"³.

* أما الجغرافيون فعلى الرغم من إختلافهم في تحديد مفهوم الهجرة فإنهم يتفقون على أن الهجرة هي حركة "انتقال السكان من مكان إقامتهم الأصلي إلى مكان إقامة جديدة" وهم بذلك يعتبرون حركة السكان التي لا يتم فيها تغيير مكان الإقامة المعتاد هي مجرد حركة تنقل سكاني وليست هجرة.⁴

* ويعتبر الديمغرافيون الهجرة من الظواهر السكانية بالغة الأهمية التي لا غنى عنها في الدراسات الديمغرافية لأنها تعتبر العامل الأساسي الثالث المؤثر في تغير سكان أي منطقة إلى جانب عاملي الولادة والوفاة. (تأثر الزيادة السكانية بعاملين هما: الزيادة الطبيعية والمتمثلة في الفرق بين الولادات والوفيات والزيادة غير الطبيعية وهي الهجرة في حال اذا ما كانت معدلات الهجرة كبيرة فأنها تؤثر على الحجم السكاني بتخفيضه في المناطق طاردة للسكان وزيادته في المناطق جاذبة للسكان).

وديمغرافياً الهجرة هي مصطلح يستعمل للتعبير عن الزيادة غير الطبيعية للسكان والهجرة هي "كل حركة للسكان من خلال عبور الحدود - ما عدا الحركات السياحية - وهي الانتقال الفردي أو الجماعي من موقع الى آخر بحثاً عن وضع افضل اجتماعياً او اقتصادياً أو دينياً أو سياسياً"

* وحسب تعريف الامم المتحدة فإن الهجرة "هي انتقال السكان من منطقة الجغرافية الى أخرى تكون مصحوبة بتغيير محل الإقامة ولو لفترة محددة".

2- تعريف النزوح:

بناء على تحديد لمفهوم الهجرة ينبغي أن نفصل بين هذا المفهوم ومفاهيم أخرى مشابهة المتمثلة في النزوح واللجوء والتنقل. تعني كلمة النزوح في المعجم الإنجليزي الانتقال أو ترك المكان المعتاد وإستعملت عبارة *Internal Displaced Persons* في القانون الدولي. ويعرف النزوح بأنه حركة فرد أو جماعة من مكان إلى آخر داخل حدود الدولة لتشير إلى الأفراد الذين إنتقلوا من اماكن إقامتهم وتركوا مناطقهم الأصلية إلى مناطق أخرى داخل حدود دولتهم خوفا من النزاعات والحروب الأهلية أو المجاعة أو بسبب إنتهاك حقوقهم الأساسية كحق التعليم وحق العلاج وحق العمل أو حماية لأنفسهم من الكوارث الطبيعية. ويتم النزوح رغماً عن إرادة النازح بسبب مؤثر خارجي مهدد لحياة الأفراد والجماعات.

3- تعريف اللجوء:

الكلمة لاجئ تعني كل شخص يُغير مكان إقامته خارج حدود بلده الأصلي بعبور حدود الموطن الأصلي إلى دولة أخرى خوفاً من الاضطهاد أو الخطر بسبب التمييز العنصري أو الدين أو عضوية جماعة اجتماعية أو سياسية. ورغم تشابه الأسباب التي تؤدي للنزوح واللجوء إلا أن هناك فرق واضح بين الفئتين فإن اللاجئ يتعدى حدود دولته وينتقل إلى دولة أخرى أما النازح ينتقل داخل حدود الدولة الواحدة ولكن يجتمع كل من النزوح واللجوء في أن المهجرتين إجباريتين قسريتين وغير اختياريتين. إن اللجوء والهجرة والنزوح رغم أنها كلها عناصر تقع ضمن عملية الحراك السكاني إلا أنها تختلف فيما بينها في الحقوق والواجبات، فالنازح لا يكتسب وصفا قانونيا يوفر له الحماية الدولية لكونه نازحا، وذلك لعدم وجود قانون دولي يُعرف النازحين ويحدد حقوقهم وبالتالي يلزم الدول بحمايتهم واحترام حقوقهم. أما اللاجئ فهو محمي بإتفاقية جنيف لسنة 1951 الخاصة بحق اللجوء السياسي والتي عرفت اللاجئ بأنه: " الشخص الذي ينشأ داخله خوفا معقولا من الإضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو إنتمائه الاجتماعي أو بسبب رأيه السياسي ولا يستطيع أو لا يرغب في طلب الحماية من سلطات دولته. بينما المهاجر فإنه يتمتع بصفة الرغبة والاختيار فتتم عن سابق تمعن وتفكير.

4- أنماط الهجرة:

لجأ العديد من الكتاب والمفكرين بغرض تسهيل دراسة الهجرة إلى تصنيف الهجرة حسب الأنماط مع التأكيد على التداخل بدرجة ما بين الأصناف.

4-1 الهجرة الدائمة:

يحدد البعد الزمني نوع الهجرة فتكون دائمة حينما لا ينوي المهاجر العودة مرة أخرى إلى بلده الأصلي وتكون إقامته في المكان الجديد بشكل دائم، والهجرة الخارجية الدائمة غالبا ما تتم على أساس انتقائي، بمعنى أن الدول المهاجر إليها تقوم بتدقيق النظر فيمن ستمنحهم حق الإقامة الدائمة ولذلك فإن معظم من يهاجروا بهذه الصورة هم من ذوي المهارات والمستويات التعليمية المرتفعة، وبحكم إقامتهم الدائمة فأنهم لا يقومون بتحويل مدخراتهم إلى وطنهم الأصلي وإنما يحتفظون بهذه الأموال في الخارج، ولهذا السبب فإن تدفق المكاسب من الهجرة يكون من البلد الأم إلى البلد المستقيل. وتكون خسارة البلد الأصلي في هذه الحالة كبيرة حيث تخسر بالكامل رأسمالها البشري المتمثل في الكفاءات العلمية والعقلية المهاجرة ولا تستفيد من الخبرات التي يتلقاها المواطن خارج بلده.

4-2 الهجرة المؤقتة:

تتم الهجرة بشكل مؤقت وذلك حينما ينوي المهاجر الإقامة لمدة مؤقتة ثم العودة مرة أخرى إلى الوطن وغالبا ما يكون سبب الهجرة الأساسي بدافع اقتصادي أو من أجل الدراسة، ومن ثم فإنه في كافة الأحوال سيعود ومعه مدخراته إلى وطنه الأصلي. وقد يحدث في كثير الحالات من أن يكتسب المهاجر خبرات من جراء إقامته في البلد المهاجر إليه، وهذه الخبرات تضاف إلى رصيد الخبرة المتوفرة في وطنه الأصلي وهكذا فإن نمط تدفق المكاسب سيكون من البلد المستقيل إلى البلد الأصلي في حالة كون الهجرة مؤقتة.

4-3 الهجرة الموسمية:

تتم في مواسم معينة من خلال الانتقال الجغرافي للمهاجرين من مكان لآخر لفترة محددة ثم يعودوا إلى مواطنهم الأصلية بعد ذلك، وأبرز أمثلتها هجرة الأيدي العاملة والانتقال الموسمي لبعض السكان.

4-4 الهجرة الداخلية:

نعني بها إنتقال السكان للعيش من إقليم إلى آخر داخل بلدهم الأصلي، وغالبا ما يحدث هذا النوع من الهجرة بحرية وبلا قيود. للهجرة الداخلية أنواع هي الهجرة من الريف الى المدن والهجرة من المدن الى المدن والهجرة من الريف الى الريف في البلدان النامية والفقيرة تأخذ الهجرة الداخلية شكل عام هو الإنتقال من الأرياف إلى المدن بحثا عن فرص العمل وحياء أفضل فيها بينما في الدول المتقدمة ظهر في السنوات الأخيرة نوعا جديد من الهجرة

والتي تدعى الهجرة المعاكسة من المدن في اتجاه الأرياف وتهم بالخصوص بعض السكان كبار السن والمتقاعدين، الذين يبحثون عن الهدوء فرارا من صخب وضوضاء المدن.

4-5 الهجرة الدولية:

المقصود بها إنتقال السكان للعيش من بلدهم الأصلي إلى بلد آخر بشكل طوعي أو قهري أغلب وتيارات الهجرة الدولية تنطلق من الدول النامية الفقيرة في اتجاه الدول المتقدمة الغنية أو الأكثر تقدما وذلك لأسباب كثيرة منها البحث عن فرص العمل والأجور المرتفعة أو إكمال الدراسة. والهجرة الخارجية غالبا لا تكون حرة - مقيّدة - وحتى في حالة كونها حرة فان على الفرد دائما يجب أن يستوفي متطلبات الدخول إلى بلد المهجر، فإذا لم يقدّم بذلك اعتبر مهاجر غير قانوني. ويواجه المهاجر في حالة الهجرة الخارجية مشاكل في عملية التكيف مع ثقافة ولغة دولة المهجر.

تقسم الهجرة الخارجية حسب مشروعيتها أو قانونيتها إلى الهجرة الشرعية وغير الشرعية:

4-5-1 الهجرة الشرعية: تعرف بأنها الهجرة التي تتم بموافقة دولتين على انتقال المهاجرين من موطنهم الأصلي إلى الدولة المستقبلية التي تسمح لهم بالقدوم وفقا لأنظمتها وإجراءاتها وحاجاتها للمهاجرين فتتمتع تأشيرات دخول نظامية لمن ترغب في إستقبالهم.

4-5-2 الهجرة غير الشرعية: مصطلح برز في العقود الأخيرة، ولها عدة تسميات كالهجرة السرية أو الهجرة غير نظامية أو هجرة غير مؤثقة أو الهجرة غير القانونية، وكلها تعني المهاجرين الذين دخلوا إلى البلدان الأخرى بطرق غير شرعية ويخرق قوانين هذه الدول بسبب عدم أستفاء الشروط القانونية للإقامة. ويُعرّف «المهاجر غير الشرعي» بأنه «ذلك الأجنبي الذي يدخل بلداً غير بلده، بغير إذن من حكومتها، أو يبقى فيها بعد انتهاء تأشيرة دخوله، وعلى هذا الأساس، ولكون وضع المهاجر سري وتصنف الهجرة غير الشرعية الى أصنافا متباينة كمايلي :

1- الأشخاص الذين يدخلون بطريقة غير قانونية دول الاستقبال ولا يسوون وضعهم القانوني.

2- الأشخاص الذين يدخلون دول الاستقبال بطريقة قانونية ويمكنون هناك بعد انقضاء مدة الإقامة القانونية.

3- الأشخاص الذين يشتغلون بطريقة غير قانونية خلال إقامة مسموح بها.

5- الهجرة غير الشرعية في المواثيق الدولية :

رغم أن هجرة السكان هي ظاهرة إنسانية قديمة قدم الإنسان غير أن الهجرة من أجل العمل وتحسين ظروف المعيشة ومستوى الدخل والتي تسمى بالهجرة الاقتصادية هي أكثر مظاهر الهجرة البشرية إنتشارا في العصر الحديث ولذلك فإن التنظيم القانوني لهذا النوع من الهجرة يعتبر أيضا تنظيما حديثا، فقد تأسست منظمة العمل الدولية عام 1919 من أجل حماية مصالح وحقوق العمال المهاجرين والمستخدمين بلدان غير بلدانهم.

إلا أن الإتفاقيات الصادرة من هذه المنظمة كانت تركز على العامل المهاجر الشرعي. ومع ظهور وبروز ظاهرة الهجرة غير الشرعية جاءت اتفاقية الأمم المتحدة التي أقرتها سنة 1990 وتم التصديق عليها عام 2003م، وشملت هذه الاتفاقية كل من المهاجرين بشكل نظامي وغير النظامي ومن مزايا هذه الاتفاقية ما يلي:

1- هي إتفاقية شاملة تغطي حقوق العمال والمهاجرين الثقافية والصحية والتعليمية والسكن.

2- تشمل العمال المهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين.

3- تشمل العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

4- الاتفاقية تسري على جميع العمال المهاجرين دون أي اعتبار لمدة العمل والإقامة، لذلك فهي تسري على العمال المؤقتين العاملين لمدة محددة والعمال الدائمين.

ومن أهم بنود وأحكام الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم:

1- تؤكد الاتفاقية ارتباطها بمواثيق حقوق الإنسان التي أقرتها الأمم المتحدة وأنها جزء من هذه المواثيق .

2- تؤكد على أن يتمتع العمال المهاجرون بمعاملة لا تقل عن المعاملة التي تنطبق على رعايا الدولة من حيث الأجر وشروط العمل والاستخدام الآخر (المادة 25).

3- ضمان حق العمال: تؤكد الفقرة (3) من المادة (25) على أن ضمان حقوق العمال المهاجرين التي يجب أن تُصان حتى وإن خالف العامل المهاجر شروط الإقامة أو الاستخدام (إقامة غير شرعية).

4- الحق في الضمان والتأمين الاجتماعي: حيث نصت (المادة 27) على تمتع العمال المهاجرون وأفراد أسرهم بنفس المعاملة لرعايا الدولة في هذا الشأن، وهذا يتطلب بالتالي إدخال العمال المهاجرين وأسرهم في الاستفادة من مزايا المعاش التقاعدي - الحقوق التأمينية الأخرى بما فيهم العمال المهاجرون بشكل غير قانوني (غير شرعيون).

5- الحق في التنظيم : كما جاء في (المادة 26) أي وجوب أن يكون لهؤلاء المهاجرين الحق في الانضمام إلى أية نقابة عمالية، وإلى أي جمعية منشأة وفقا للقانون بقصد حماية مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية والنقابية ومصالح أخرى. كما أن المادة (40) من الاتفاقية تنص على أن للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم الحق في تكوين جمعيات ونقابات عمال لتعزيز وحماية حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من المصالح.

6- حق الإقامة ولم شمل الأسرة: المادة (44) تلزم اتخاذ التدابير المناسبة لضمان وحدة أسر المهاجرين من العمال.

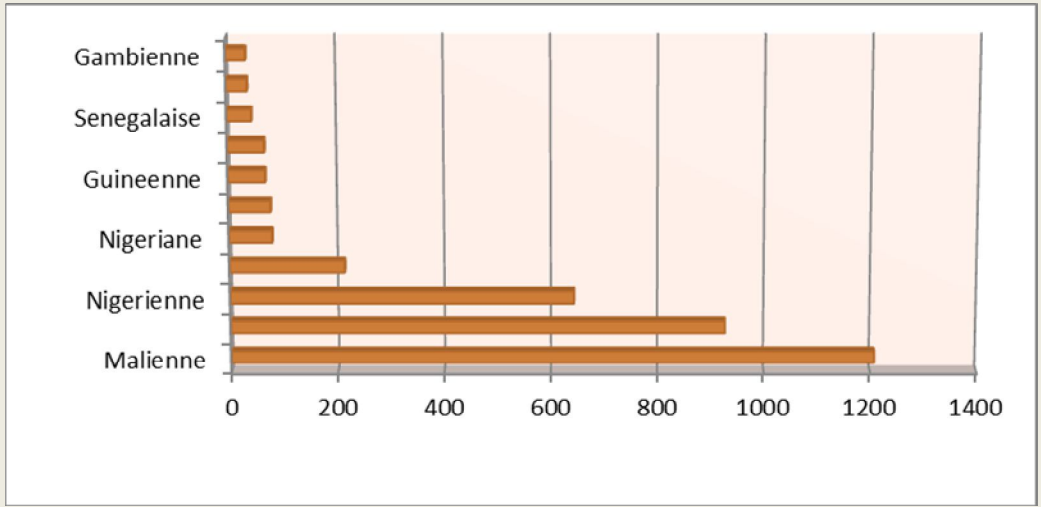
7- الحق في التعليم: حيث تنص المادة (30) حق أطفال العامل المهاجر في الحصول على التعليم بغض النظر عن مدى مشروعية إقامته هو أو أي من والديه في دولة العمل وتنص الاتفاقية على أن تقوم الدولة بإدماج أولاد العمال المهاجرين في النظام المدرسي المحلي وخاصة تعليمهم اللغة المحلية المادة (45)، كما تسعى الدولة في تيسير تعليم اللغة والثقافة الأصليتين لأولاد العمال المهاجرين وجواز أن توفر الدولة برامج تعليمية خاصة باللغة الأصلية لأولاد العمال المهاجرين. 8- الحقوق الثقافية: تلزم المادة (31) بأن تضمن احترام الهوية الثقافية للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم وعدم منعهم من الاحتفاظ بعقائدهم الثقافية مع دولة المهجر.

9- الحق في الحصول على الخدمات الاجتماعية: جاء في (المادتان 43، 45) تحديدا حق الحصول على مسكن بما في ذلك مشاريع الإسكان الاجتماعي والحماية من الاستغلال فيما يتعلق بالإيجار وحقوقهم في تمكينهم من الوصول إلى التعاونيات والمؤسسات المدارة ذاتياً.

6- تاريخ الهجرة الإفريقية غير الشرعية:

لقد كانت الهجرة عبر أقطار العالم في ما مضى وحتى أواسط القرن الماضي أمرا مرغوبا فيه وحضيت بالتشجيع ولم تكن موضع إعتراض أو مراقبة من طرف الدول المستقبلية، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية أين شعرت الدول الأوروبية بالحاجة إلى اليد العاملة لإعادة بناء منشآتها وإقتصادها فعملت على استقطاب السكان الناشطين من البلدان الأخرى خاصة الإفريقية، ففرنسا مثلا تميزت في هذه الفترة بالركود الديمغرافي الذي نتج عن تراجع نسبة الولادات وبالتالي تراجع فئة السكان في سن العمل وألمانيا دخلت في المرحلة الرابعة من مراحل التحول الديمغرافي التي تميزت بارتفاع نسبة المسنين والسكان في سن التقاعد على حساب السكان الناشطين. وأمام هذا الوضع فقد تدفق الجيل الأول من المهاجرين من مختلف الدول الإفريقية على وجه الخصوص. وبعد الأزمة العالمية التي أصابت الدول المستقبلية في السبعينات ظهرت معطيات جديدة تمثلت في الاستغناء عن العديد من اليد

العاملة، واضطرت الدول المستقبلية على مواجهة تدفق المهاجرين بإغلاق حدودها و فرض تأشيرة الدخول محاولة منها السيطرة على الوضع، وبذلك أدارت ظهرها لليد العاملة الإفريقية لتفتحه انطلاقاً من نهاية الثمانينات وبداية التسعينات في وجه السوق الداخلية الأوروبية لا سيما اليد العاملة القادمة من أوروبا الشرقية مما أدى إلى ظهور البوادر الأولى للهجرة غير الشرعية خاصة من الدول الإفريقية التي كانت تعاني من النمو السكاني السريع من جهة وإنخفاض النمو الاقتصادي وإنعدام سياسة تنموية من جهة أخرى مما تبعته جملة من المشاكل الاجتماعية والإقتصادية وعلى رأسها إرتفاع معدلات البطالة. أغلب المهاجرين غير الشرعيين يأتون من دول الساحل والصحراء فيتخذون من الجزائر منطقة عبور إلى البر الأوربي، غير أن الكثير منهم تتقطع بهم السبل ويبقون في الجزائر. حسب إحصائيات قيادة الدرك الوطني لسنة 2013، وصل عدد الجنسيات المختلفة من المهاجرين الإفريقيين غير الشرعيين في السنوات الأخيرة إلى 28 جنسية تدخل التراب الوطني عبر الحدود الجنوبية والجنوب شرقية والجنوب غربية. والشكل الأول يبين جنسيات أكثر المهاجرين الإفريقيين غير الشرعيين من بين 28 جنسية: الشكل الأول: أهم جنسيات المهاجرين الأفارقة الوافدة إلى الجزائر في سنة 2013



المصدر: قيادة الدرك الوطني - الشارقة-2015

7- خصائص الهجرة والمهاجرين الإفريقيين غير الشرعيين:
من مميزات الهجرة الإفريقية غير الشرعية مايلي:

7-1 **حجم الظاهرة:** صعوبة تحديد حجم الهجرة غير الشرعية نظرا لطبيعتها السرية وبالتالي رغم توفر إحصائيات حولها فتبقى غير دقيقة وتتضارب التقديرات بشأنها، ولا توجد إحصائيات رسمية عن الهجرة غير الشرعية، فيما عدا الإحصائيات التي تحصي عمليات اعتقال المهاجرين غير الشرعيين عبر التراب الوطني. والجدول التالي يبين إحصائيات الدرك الوطني لتطور الهجرة الإفريقية غير الشرعية للسنوات الأخيرة.

الجدول الأول: الهجرة الإفريقية غير الشرعية ما بين 2007-2013

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	9 أشهر من 2013
عدد الموقوفين	7027	7917	7028	5714	6844	3642	2524

المصدر: قيادة الدرك الوطني – الشراكة - 2015

والجدول التالي يبين الهجرة الإفريقية الوافدة عبر حدود الوطن.

الجدول الثاني: الهجرة الإفريقية الوافدة عبر حدود الوطن خلال سنة 2010

الشرق	الغرب	الجنوب الشرقي	الجنوب الغربي	الجنوب	المجموع
19	375	1435	358	3527	5714
0,25%	6,5%	25%	6,25%	62%	100%

المصدر: قيادة الدرك الوطني – الشراكة - 2015

7-2 **الخصائص الديمغرافية للمهاجرين:** يلاحظ أنهم بالدرجة الأولى من فئة الشباب الذين تتوفر لديهم القدرة على المخاطرة أكثر من غيرهم في الفئات العمرية الأخرى. بحيث تميل معدلات الهجرة حسب الفئات العمرية المختلفة إلى التناقص مع زيادة السن. أما بالنسبة للنوع فغالبا ما تتم عملية الهجرة غير الشرعية بواسطة الذكور في المقام الأول لكن هذا لا يستثني إقدام الإناث على هذا النوع من الهجرة وقد توسعت دائرة المهاجرين غير الشرعيين لتشمل عائلات بكاملها بما فيها من أطفال، غير أنه يلاحظ ميل غير المتزوجين إلى الهجرة السرية

بشكل أكبر لما تحمله هذه الأخيرة من مخاطر ومن مستقبل مجهول. الجدول التالي يبين الهجرة الإفريقية غير الشرعية حسب الجنس.

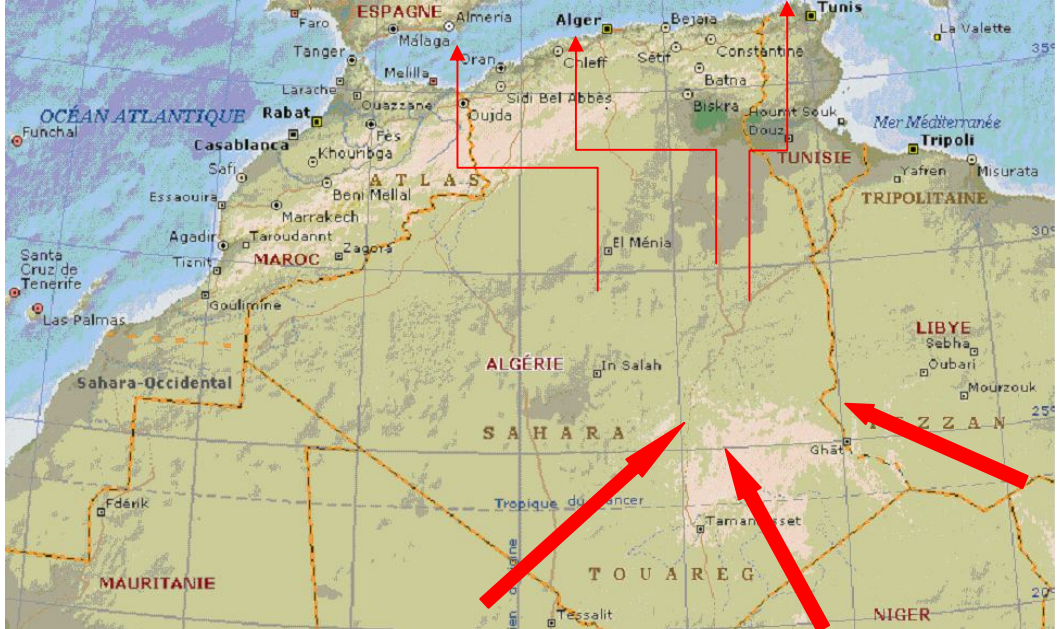
الجدول الثالث: المهاجرين الأفارقة غير الشرعية الموقوفين حسب الجنس لسنة 2010.

المجموع	الإناث	الذكور
5714	174	5540
%100	%3	%97

المصدر: قيادة الدرك الوطني - الشارقة - 2015

7-3 الخصائص الاجتماعية - الاقتصادية: إن أغلبية المهاجرين لا يتمتعون بمستوى تعليمي عالي إذ لا تتوفر فيهم فرص وشروط الهجرة الشرعية لذلك يكون إقبالهم على الهجرة غير الشرعية أكثر من غيرهم، كما أنهم عادة ما يكونون بطالين أو من ذوي الدخل الضعيف فيلجؤون إلى الهجرة السرية من أجل العمل أو لتحسين الظروف المعيشية، وكما سبق الذكر تعتبر الجزائر ودول المغرب العربي عامة مناطق العبور نحو الضفة الأخرى. ولكن يتوجب على المهاجرين الأفارقة الإستقرار في الجزائر والبحث عن عمل من أجل توفير المال لمواصلة الرحلة نحو أوروبا، وقد ينتهي بهم الأمر إلى الإستقرار والتسول في أنحاء المدن الكبرى. والشكل التالي يبين أهم الطرق المستعملة من طرف المهاجرين غير الشرعيين للوصول إلى أوروبا.

الشكل الثاني: مسالك وطرق المهاجرين غير الشرعيين نحو أوروبا



المصدر: قيادة الدرك الوطني - الشارقة - 2015

8-أسباب الهجرة غير الشرعية: تعد نظرية الطرد والجذب من أكثر النظريات شيوعاً في تحليل الأسباب التي تدفع بالأفراد إلى الهجرة سواء كانت شرعية أو غير شرعية. وتقوم النظرية على أن السكان يهاجرون بسبب عوامل طاردة لهم من موطنهم الأصلي، أو أن هناك عوامل جاذبة لهم في الدول المستقبلية. ولقد وضع فكرة هذه النظرية رافنيشتاين سنة 1889 بحيث قام بتحليل بيانات الهجرة في إنجلترا واستنتج أن عوامل الجذب عادة ما تكون أكثر أهمية من العوامل الطرد في تحديد قرار الهجرة، إذا إن الرغبة في تحسين المستوى المادي للفرد تكون أقوى من الرغبة في الهروب من وضع سيئ في الموطن الأصلي للمهاجر. ودوافع الهجرة غير الشرعية لا تختلف عن دوافع الهجرة الشرعية و يكمن الاختلاف في مشروعية أو قانونية الشخص المهاجر ومدى توفيره للشروط التي تضعها الدول المستقبلية، وعليه تصنف أسباب الهجرة غير الشرعية إلى الدوافع التالية:

8-1 الدوافع السياسية:

تشكل النزاعات والحروب والاضطرابات السياسية واحداً من أكبر العوامل التي تصنع هجرة الأفارقة خصوصاً «الهجرات داخل إفريقيا»، ويُعرف هذا النوع من الهجرات التي تفرضها ظروف عامة وقاهرة بـ «الهجرة القسرية» وهي تشمل اللجوء: حيث يخرج الإنسان من بلده إلى بلد آخر مجاور. والنزوح: حيث ينتقل الإنسان من منطقة إلى منطقة داخل وطنه، ويُقدّر ضحايا الهجرة القسرية في إفريقيا بـ 25 مليون شخص؛ منهم 10 ملايين لاجئ وهو ما يساوي نصف اللاجئين في العالم و15 مليون نازح، وتضم إفريقيا العديد من الدول التي تعاني نزاعات داخلية، وحسب تقرير صادر عن منظمة «إنترناشيونال ريسكيو كوميتي» الأمريكية أن 98% من الوفيات التي حصلت في السنوات الأخيرة سببها أمراض وسوء تغذية الناتجة عن الحروب والنزاعات السياسية وبذلك تظل الأسباب التي تفرضها ظروف الأزمات الاقتصادية والسياسية أو الأمنية في الوقت الحالي هي الدافع الرئيسي في هجرة الأفارقة، لما تشهده هذه المنطقة من اضطرابات أمنية زادت من حدة الدوافع الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة حدةً، فأصبحت قارة إفريقيا تمثل أكبر القارات المصدرة للمهاجرين إلى أوروبا عبر البحر المتوسط و الدول المجاورة كدول عبور ودول إقامة غير شرعية بحثاً عن حياة أفضل.

ويصنّف الباحثون سكان إفريقيا الذين يغادرون مكان إقامتهم الدائمة بالنازحين واللاجئين بحيث تجبرهم ظروف والأزمات إلى الهجرة، وبالرغم من أن اللجوء والنزوح تساندهم القوانين الدولية وتنظّم أوضاعهم، غير أن ظروف النزوح واللجوء بسبب الأزمات تمثل أكبر دافع للهجرة غير الشرعية، فكثيراً ما يتحوّل أولئك اللاجئون إلى مهاجرين غير شرعيين، حيث أن أعداداً كبيرة من منهم تكون وجهتهم دولاً داخل القارة، وربما يتخذونها مهجراً أساسياً، أو معبراً إلى خارج القارة.

وتتحملّ حكومات البلدان الإفريقية التي ينطلق منها المهاجرون تتحمل مسؤولية أساسية عن مأساة المهاجرين، إذ إن إخفاق أنماط التنمية التي انتهجتها، وعجزها عن تحديث المجتمع وتأمين الحياة الكريمة لأبنائها، هي الأسباب الكامنة وراء الإصرار علي الهجرة بأي ثمن، ومجابهة مخاطر الموت.

2-8 الدوافع الاجتماعية :

إن تدني مستوى المعيشة وعدم توفر الخدمات الأساسية وهو نتاج للانحطاط الاقتصادي والإخفاق في خطط التنمية، وسوء سياسات الدولة، وحين يفقد الناس حقوقهم الأساسية في أبسط الخدمات التي ينبغي أن توفرها الدولة لهم من صحة وتعليم وعمل وسكن وطرق ووسائل مواصلات.... تتحول الحياة إلى ضرب من ضروب المعاناة الدائمة، ويسعى الإنسان إلى تغييرها بأي شكل، ويزيد إلحاحه للهجرة بكافة أشكالها النمو المتسارع لاقتصاد الدول الأخرى مما يسمعه أو يقرأه أو يشاهده عبر وسائل الإعلام عن الدول الأخرى التي تتوفر فيها العدالة الاجتماعية وتطبق حقوق الإنسان على أرض الواقع.

وأوضحت دراسة تم إجراؤها مؤخراً في 24 بلداً إفريقيا الصادرة بعنوان «البنية الأساسية في إفريقيا: حان وقت التحول» إلى أن البنية الأساسية في إفريقيا هي الأشد ضعفاً على مستوى العالم، ومن المفارقات أن تكلفة الخدمات الأساسية تجعل الأفارقة في بعض البلدان يدفعون ضعف ما يدفعه الناس في مناطق العالم الأخرى. ومن نتائج الافتقار إلى عمليات التنمية وقلة فرص العمل وانخفاض الأجور ومستويات المعيشة إنتشار الفقر بين السكان وهو عامل طرد أساسي يدفع الإنسان إلى البحث عن منافذ أخرى للكسب وزيادة المداخل خارج وطنه. وعلى الرغم من النجاح النسبي الذي حققته القارة الإفريقية

في رفع مستوى معيشة الأفراد؛ فإن حصة إفريقيا ممن يعيشون تحت خط الفقر - أي من يحصلون على أقل من دولار أمريكي يومياً - ما زالت هي الأكبر في العالم، وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها دول القارة لخفض نسبة هؤلاء؛ فإن النجاح كان نسبياً، حيث تمكنت القارة من خفض نسبة من يعيشون تحت خط الفقر بواقع 1.4% فقط في الفترة من 1990م وحتى 1998م، وهي نسبة ضئيلة إذا ما قورنت بالنجاح في جنوب آسيا التي وصلت إلى 12.3%.

8-3 الدوافع الاقتصادية:

تسجل معدلات البطالة في إفريقيا أرقاماً قياسية بالرغم من تعدد الأسباب المؤدية إلى هذه الظاهرة، إلا أن الدوافع الاقتصادية تأتي في مقدمة عوامل الطرد فالتباين الكبير في المستوى الاقتصادي بين البلدان المصدرة للمهاجرين، والتي تشهد - غالباً - إلى افتقاراً للتنمية، وقلة فرص العمل، وانخفاض الأجور، وما يقابله عوامل الجذب من ارتفاع مستوى المعيشة، والحاجة إلى الأيدي العاملة في الدول المستقبلة للمهاجرين كما أن عدم التناسب بين الزيادة في التعليم العالي وفرص العمل المتاحة هي أهم العوامل التي زادت في حجم البطالة، وأسهمت في تحويلها إلى قوة دفع أساسية لهجرة الشباب في ظل عدم قدرة البلد الأصلي من استيعاب التخصصات، أو تقدير الكفاءات، وأحياناً عدم توفير بيئة عمل مناسبة لأصحاب التخصصات تدفع بهم إلى الهجرة بحثاً عن ظروف عمل أفضل، في دول تقدر كفاءاتهم، ومن هنا نشأ ما يُسمى ظاهرة هجرة العقول.

الخاتمة:

لإفريقيا تاريخ طويل مع الهجرة لأنها تعاني إشكالات عديدة، ترجع إلى طبيعة البنى التي خلفها الاستعمار من اقتصاد هش وأسباب نزاع عرقية كانت أو دينية أو بسبب الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالمناخ من زراعة ورعي.. إلخ، ولكن العوامل الاقتصادية والأمنية المتمثلة في البطالة والفقر وتدني مستوى معيشة وعدم الإستقرار تحتل مكان الصدارة بين دوافع الهجرة، حيث أن الشباب يشكلون الجزء الأكبر من المهاجرين الأفارقة، فرحلة البحث عن مستقبل هي الهاجس الدائم لهؤلاء المغامرين ويدفعهم إلى

الهجرة غير الشرعية، وفي ظل تكرار حوادث الهجرة غير الشرعية خلال الأشهر والسنوات الماضية بسبب تدهور أوضاع حقوق الإنسان خاصة الحق في العمل اللائق والحق في الحياة الكريمة والأمن، هناك متغيرات دولية عديدة يشهدها العالم كله و أبرزها الأزمة الاقتصادية العالمية التي تتوقع زيادة موجات الهجرة غير المنظمة في أعقاب هذه الأزمة كما أكدت تقارير منظمة الهجرة الدولية.

الهوامش:

- 1- منصور محمد الكيخيا: "جغرافية السكان أساسها ووسائلها"، منشورات جامعة قازيونس بنغازي، 2003 ص: 113 .
- 2- عبد الرحيم بوادقجي، عصام خوري: "علم السكان نظريات ومفاهيم"، دار الرضا للنشر، 2002، ص: 145.
- 3 - عبد القادر القصير: "الهجرة من الريف إلى المدن"، دار النهضة العربية، بيروت 1992، ص: 105.
- 4- منصور محمد الكيخيا: المرجع السابق، ص: 106 .